

EOJM

المركز المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media



الدعم القانوني للصحفيين

(نوفمبر 2020)

(النشرة الشهرية)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

إعداد

إيناس إمام

هيثم سيد

تحرير

محمد عبد الرحمن

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

يتعرض الصحفيون لانتهاكاتٍ عدة؛ منها ما قد يُهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم، ويعرضهم للخطر، أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قبل المؤسسات التي يعملون بها، كالفصل التعسفي، أو من قبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز، أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلام العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين، يُمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعماً لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يُدافع عنهم، وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة إلى الصحفيين والإعلاميين، للتذكرة بأنكم لستم وحدكم، وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات -بحكم عملهم في المهنة- حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والالتزام بالمهنية قدر المُستطاع، والعمل دون خوفٍ أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيمانًا منا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يُدافع عنهم، وعن حريتهم، ويُقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين، في جمهورية مصر العربية.

مقدمة

أولاً: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والاعلاميين، التي استجبت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم، وآخر التطورات بها، وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا؛ حيث يُقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

• **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين، عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات، والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين، بكافة طرق الطعن.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محاميي الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامييها، لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكلٍ دوري.

• **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الاعلام المختلفة، لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين، الذين لم يتمكن من التواصل المباشر، أو غير المباشر معهم، أو مع محامييهم، والنشر بشكلٍ دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن خلال هذه النشرة؛ نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءاتٍ بشأنها، في الفترة من 1 إلى 30 نوفمبر 2020، ثم نقوم بعرض القضية، والتطورات التي حدثت بها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية، وأخيراً نقوم بتصنيف هذه القضايا وفقاً لنوع الدعم المقدم من المرصد، ثم نوع القضية والجهة المنظور أمامها القضية والقرارات والأحكام في هذه القضايا.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر نوفمبر 2020.

الأسبوع الأول (1-7 نوفمبر)

1- رقم القضية: (3793 لسنة 2019) عمال كلي جنوب القاهرة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عمرو الكاشف.
المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة وكالة أنباء الشرق الأوسط.
نوع جهة العمل: صحيفة قومية.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بدعوى مُقامة ضده، بعرض أمر فصله على المحكمة العمالية، حيث كان يعمل بجريدة وكالة أنباء الشرق الأوسط بعقد عمل اعتبارًا من 1 فبراير 2010 إلى 29 يونيو 2011 بوظيفة محرر صحفي، وعُين بصفة دائمة اعتبارًا من 30 يونيو 2011، براتب شهري 270 جنيهًا. وفي 18 نوفمبر 2019 قُدمت شكوى في مكتب العمل بمنطقة عابدين حملت الرقم 149 لعرض أمر فصله عن العمل، وذلك لتغيبه عن العمل بدون مبرر مشروع، من تاريخ 21 أكتوبر 2019. (جدير بالذكر أن الصحفي كان مقيد الحرية من تاريخ 21 أكتوبر 2019 إلى 4 يناير 2020، على ذمة القضية رقم 18303 لسنة 2019 جنح شبين الكوم، وهذه القضية محدد لنظرها جلسة 24 فبراير 2020) وبعدها أحييت القضية للمحكمة.

الطلبات: رفض الدعوى المُقامة ضد الصحفي، والقطالبة بمستحقاته المالية وتعويض مادي عن الضرر المادي والأدبي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة رقم 15 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقد قام محامي "المرصد" بحضور الجلسة وقدم 5 حوافظ مستندات ومذكرة دفاع ودفعت بأن المدعى عليه حسن السير والسلوك بدليل ترشيح الوكالة له لحضور تغطيات صحفية للعديد من المناسبات الهامة والمواقع التي تتطلب أن يكون على درجة عالية من الكفاءة وحسن الخلق، وطلبت حجز الدعوى للحكم، وحضر وكيل وكالة أنباء الشرق الأوسط وأطلع على الحوافظ بالجلسة وطلب حجز الدعوى للحكم.

آخر تطورات القضية: في 1 نوفمبر 2020، قررت الدائرة 15 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية، التأجيل لجلسة 22 نوفمبر 2020 لاطلاع المدعي على ما قدم. وفي 22 نوفمبر قررت الدائرة رقم 15 عمال كلي التأجيل لجلسة 29 نوفمبر للمذكرات الختامية. وفي 29 نوفمبر قررت شطب الدعوى المقامة ضد الصحفي.

2- رقم القضية: (4480 لسنة 137 ق) استئناف عالي شمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مها البديني.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة "اليوم السابع" سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عملت "مها"، محررة صحفية بجريدة اليوم السابع، التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة، وذلك من تاريخ 5 أكتوبر 2013 إلى 30 نوفمبر 2014، وتم فصلها تعسفياً، فأقامت الدعوى رقم 127 لسنة 2015 عمال كلي الجيزة ضد كلاً من، رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته، والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته.

وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 20 يوليو 2017، وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني "هيئة التأمينات"، لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعى عليه الأول من الفترة من 5 أكتوبر 2013 إلى 30 نوفمبر 2014. و رُفع استئناف وتم رفضه وتأييد حكم أول درجة. وتم رفع هذه الدعوى وطالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة المذكورة، واستخراج البرينت التأميني بوظيفة محررة صحفية.

الطلبات: رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الرابعة استئناف عالي شمال الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قام برنامج المساعدة والدعم القانوني؛ بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة، تم حضور الجلسة وحضر المستأنف وقدم عريضة الاستئناف معلنة وطلب محامي المرصد إدخال خصم جديد بالدعوى (الممثل القانوني للهيئة والإعلان).

آخر تطورات القضية: في 2 نوفمبر 2020، قررت الدائرة الرابعة استئناف عالي الجيزة تأجيل نظر الاستئناف إلى جلسة 9 ديسمبر لضم المفردات.

3- رقم القضية: (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: يسري مصطفى.

المهنة بالتفصيل: محرر بموقع صحيفة "تواصل" الإلكترونية السعودية، والمندوب الاعلامي لجريدة الحرية والعدالة بالرئاسة والبرلمان سابقًا.

نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (طرة سابقًا).

تفاصيل القضية: بتاريخ 16 أبريل 2019، قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على "يسري" من مطار القاهرة، أثناء توجهه لأداء مناسك العمرة بالمملكة العربية السعودية، وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا في 3 يوليو 2019، وتم التحقيق معه بالقضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلاميًا بـ "المحور الإعلامي لجماعة الإخوان"، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى.

التهم الموجهة: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام القانون والدستور، وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها، ويتم النظر في أمر حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب. مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي "المرصد" مع الصحفي، منذ أول جلسة تجديد، وقدم الدفاع الشفهي والكتابي، والطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.

آخر تطورات القضية: في 2 نوفمبر 2020 قررت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة تجديد أمر حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4- رقم القضية: (840 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام فارس.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عمل الصحفي محرراً بجريدة الوفد منذ مايو 2015، ويتقاضى 700 جنيه كأجر أساسي، ولم يحصل طيلة فترة عمله على أي علاوات أخرى، وفي 18 مارس 2019 أُبلغ بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة، فحرر الصحفي محضر إثبات طالة حمل رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، وشكوى بمكتب تأميمات الدقي، وتم تحويل الشكوى إلى اللجنة القضائية. وقيدت الدعوى برقم 840 لسنة 2019 عمال.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة رقم 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقام محامي المرصد بالانتقال بصحبة الخبيرة والموكل (إسلام فارس) لمقر الجريدة وتم التقابل مع محامي الجريدة وأثبت حضوره وقام بالاطلاع على الحكم التمهيدي وعريضة الدعوى وطلبت الخبيرة ملف خدمة العامل كاملاً وصورة من لائحة العاملين والجزاءات، وقدم وكيل الجريدة اللائحة، وقام محامي المرصد بالاستناد إلى مواد من اللائحة في أحقية المدعي لطلباته، وقدم مذكرة دفاع ختامية وتم إنهاء المأمورية للخبراء.

آخر تطورات القضية: في 3 نوفمبر 2020، أجلت الدائرة رقم 10 عمال، المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية، نظر القضية إلى جلسة 2 فبراير 2021 لورود التقرير. وفي 4 نوفمبر قرر مكتب خبراء شمال الجيزة تأجيل المناقشة إلى جلسة 16 نوفمبر للمناقشة. وفي 16 نوفمبر قرر مكتب خبراء شمال الجيزة تأجيل المناقشة إلى جلسة 23 نوفمبر ليقدم محامي الجريدة لائحة العاملين والجزاءات. وفي 23 نوفمبر قرر مكتب خبراء شمال الجيزة إنهاء المأمورية.

5- رقم القضية: (855 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام الكلي.

المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع درب.

نوع جهة العمل: صحيفة حزبية.

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

تفاصيل القضية: أُلقت قوات الأمن القبض على الصحفي بموقع "درب" الإخباري وعضو نقابة الصحفيين، إسلام الكلي، يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2020، أثناء تغطيته لحادث وفاة شاب بمنطقة المنيب، بالجيزة. وعن الواقعة قال رئيس تحرير "درب"، خالد البلشي، إن "إسلام" قبض عليه أثناء تغطية صحفية بتكليف من إدارة تحرير الموقع، مشيراً إلى أنه توجه إلى محيط قسم شرطة المنيب لتغطية احتجاجات الأهالي على وفاة شاب.

التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية وارتكاب جريمة من جرائم التمويل ونشر أخبار وبيانات كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في أمر حبه.

مجهودات المؤسسة في القضية: قدم المرصد دعماً إعلامياً للصحفي، من خلال النشر عن تطورات القضية.

آخر تطورات القضية: في 3 نوفمبر 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر حبس الصحفي 15 يوماً. وفي 18 نوفمبر قررت تجديد أمر حبسه 15 يوماً.

6- رقم القضية: (1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.
المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي مكتب "الجزيرة" بالقاهرة سابقًا.
نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.

الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

تفاصيل القضية: بتاريخ 21 ديسمبر 2016, أُلقي القبض على الصحفي محمود حسين جمعة, وحقق معه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا, ووُجِّهت له اتهامات الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون وبث ونشر أخبار كاذبة, وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية, حتى جاء قرار محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, في 21 مايو 2019, باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية, وانتقل الصحفي من السجن المودع به إلى قسم الشرطة, لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله, إلا أنه فُوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا, بتاريخ 25 مايو 2019, على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019, والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نُسبت إليه بالقضية الأولى, وحتى الآن لا يزال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي, منذ قرابة الـ 3 أعوام.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بناية أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصل للصحفي, ويقوم بالحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

آخر تطورات القضية: في 4 نوفمبر 2020, قررت محكمة جنابات القاهرة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة تجديد أمر حبسه 45 يومًا.

7- رقم القضية: (1966 لسنة 2018) عمال كلي شمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: دينا حسين.

المهنة بالتفصيل: محررة بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة في 8 أكتوبر 2018, عندما فوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفياً، بفصلهم تعسفياً من قبل إدارة الجريدة. وترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018؛ حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 21 أغسطس 2014, وهو ما يُعد إجراءً غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية عمال كلي شمال الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، وحضر محامي المرصد الجلسة وقدم حافظتي مستندات وطلب أجلاً لاتخاذ إجراءات ترك الخصومة لشركة الأخبار السعيدة والتأشيرة بالجدول بتعديل قيمة التعويض والمذكرات الختامية، وحضر وكيل شركة جود نيوز وطلب أجل للاطلاع على ما قُدم.

آخر تطورات القضية: في 5 نوفمبر 2020, قررت الدائرة الثانية عمال كلي شمال الجيزة، تأجيل نظر القضية إلى جلسة 3 ديسمبر 2020 للإعلان بالترك وتعديل قيمة التعويض .

8- رقم القضية: (194 لسنة 2019) عمال كلي شمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: رضا خليل.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة في 8 أكتوبر 2018، عندما فوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفياً، بفصلهم تعسفياً من قبل إدارة الجريدة. وترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018؛ حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 21 أغسطس 2014، وهو ما يُعد إجراءً غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال كلي شمال الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، وحضر محامي المرصد وأثبت ترك الخصومة بالنسبة لشركة الأخبار السعيدة وسيقوم باتخاذ إجراءات التردد والإعلان أمام المحكمة، كما أثبت عدول المدعي عن الاستقالة. وقدم 4 حوافظ مستندات ومذكرة دفاع بمضمون الحكم التمهيدي وعريضة الدعوى.

آخر تطورات القضية: في 9 نوفمبر 2020، قرر مكتب خبراء شمال الجيزة تأجيل المناقشة إلى جلسة 25 نوفمبر 2020 لاستكمال المناقشة.

وفي 25 نوفمبر قرر مكتب خبراء شمال الجيزة تأجيل المناقشة إدارياً إلى جلسة 10 ديسمبر 2020.

9- رقم القضية: (586 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: هيثم حسن.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة المصري اليوم.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

الموقف القانوني: مخطئ سبيله.

تفاصيل القضية: في ساعة مبكرة من صباح يوم 12 مايو 2020، حضرت قوة أمنية إلى منزله بدار السلام، وسألوا شقيقه -الذي كان متواجدًا أمام المنزل- عن مكانه وطلبوا منه الاتصال به وإعلامه بالقبض عليه لكسره حظر التجوال، وعندما نزل هيثم ألقوا القبض عليه، وأعلموا شقيقه أنهم سيصطحبوه إلى قسم دار السلام، ولكن عندما استعلم عنه بالقسم لم يجده. وظهر 'هيثم' بنيابة أمن الدولة على ذمة القضية رقم 586 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق واتهمته النيابة بالانضمام لجماعة إرهابية، والإمداد والتمويل، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي. وقررت حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبت وإذاعة أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار حتى الآن.

مجهودات المؤسسة في القضية: قدم 'المرصد' الدعم القانوني للصحفي، وتابع محامي المؤسسة جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة.

آخر تطورات القضية: في 9 نوفمبر 2020، قررت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة إخلاء سبيل الصحفي بتدابير احترازية.

10- رقم القضية: (741 لسنة 2020) عمال كلى جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد بكر.

المهنة بالتفصيل: مصحح لغوي بقسم التصحيح اللغوي بجريدة التحرير سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عمل "بكر" بجريدة التحرير (مؤسسة التحرير للنشر والطباعة والتوزيع الصحفية)، منذ 21 يوليو 2015، وفوجئ في 17 فبراير 2020 بفصله تعسفيًا، على الرغم من تحريره لعقد عمل يحدد تلقائيًا كل عام، كما تم فصله من التأمينات، وحاول معرفة السبب وتسوية الأمر وديًا إلا أن إدارة الجريدة لم تستجيب، بالإضافة إلى التعدي عليه بالضرب وسط جموع من البشر، وهي الواقعة التي حرر لها محضر ضرب ضد الجريدة، وشكوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي. وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة رقم 10 عمال كلى جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقام محامي المرصد بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل وعلى إثر ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة، وحضر المحامي وقدم إعلان بأصل الصحيفة و 4 حواظ مستندات وطلب حجز الدعوى للحكم.

آخر تطورات القضية: في 11 نوفمبر 2020، قررت الدائرة رقم 10 عمال كلى جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة، حجز الدعوى إلى جلسة 25 نوفمبر للنطق بالحكم. وفي 25 نوفمبر قررت إحالة القضية لمكتب خبراء وزارة العدل وتم تأجيل نظر القضية إلى جلسة 3 مارس 2021 لورود تقرير الخبراء.

11- رقم القضية: (558 لسنة 2020) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد علام.

المهنة بالتفصيل: صحفي ومعد برامج تلفزيونية.

نوع جهة العمل: صحفي حر.

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

تفاصيل القضية: أُلقي القبض عليه في 21 أبريل 2020 من إحدى قري مدينة العياط بمحافظة الجيزة، وعُرض على نيابة أمن الدولة العليا يوم الاثنين 27 إبريل والتي أصدرت قرار بحبسه 15 يومًا على ذمة القضية رقم 588 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، بتهم نشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والانضمام إلى جماعة إرهابية.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار حتى الآن.

مجهودات المؤسسة في القضية: قدم 'المرصد' الدعم القانوني للصحفي، وحضر محامي المؤسسة جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. آخر تطورات القضية: في 12 نوفمبر 2020، قررت الدائرة 5 جنایات (إرهاب) تجديد أمر حبسه 45 يومًا.

الأسبوع الثالث (15-21 نوفمبر)

12- رقم القضية: (215 لسنة 2020) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى دياب.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي جريدة الفجر سابقاً.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فوجئ الصحفي بفصله تعسفياً من موقع اليمن العربي التابع لجريدة الفجر في أكتوبر 2019، وحين توجه لمقر الجريدة للحصول على مستحقاته المالية؛ فُنع من الدخول. لذلك حرر الصحفي محضر إثبات حالة، وقدم شكوى إلى مكتب العمل وأخرى بالتأمينات، وحين تعذر على مكتب العمل الوصول إلى تسوية ودية أُحيلت الدعوى للمحكمة العمالية المختصة، وُدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020 أمام الدائرة رقم 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة رقم 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وحضر محامي المرصد وقدم مذكرة دفاع ختامية، وحافظتي مستندات وحضر محامي الجريدة ودفع عدة دفعات وطلب أجل للاطلاع على ما قدم ورفض طلبه، وُجزت الدعوى للحكم.

آخر تطورات القضية: في 18 نوفمبر 2020، قررت الدائرة العاشرة عمال كلي المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية تأجيل نظر القضية لجلسة 25 نوفمبر 2020، للاطلاع والمذكرات الختامية. وفي 25 نوفمبر قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة 30 ديسمبر 2020.

13- رقم القضية: (1718 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.
اسم الصحفي/ة/الإعلامي/ة: نصر عبد الله عبد الكريم.
المهنة بالتفصيل: مخرج صحفي بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة في 8 أكتوبر 2018، عندما فوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفياً، بفصلهم تعسفياً من قبل إدارة الجريدة. وترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018؛ حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 21 أغسطس 2014، وهو ما يُعد إجراءً غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 3 عمال كلي جنوب جيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقام محامي المؤسسة بحضور الجلسات أمام المحكمة ومكتب خبراء شمال الجيزة، وقدم حافظة مستندات ومذكرة دفاع وطلب أجل لتقديم برنت تأميني حديث، وأصول المستندات المقدمة بجلسة 14 أكتوبر من نقابة الصحفيين، وحضر وكيل شركة جود نيوز وقدم حافظتي مستندات، وحضر وكيل نقابة الصحفيين وأقر بصحة المستندات المقدمة من المدعي.
آخر تطورات القضية: في 23 نوفمبر 2020، قرر مكتب خبراء شمال الجيزة تأجيل المناقشة إلى جلسة 21 ديسمبر 2020 لتقديم أصول المستندات.

14- رقم القضية: (745 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مروة نبيل عبد الفتاح.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة النهار (شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع).

نوع جهة العمل: جريدة خاصة.

تفاصيل القضية: تنفيذًا للحكم الذي حصلت عليه الصحفية مروة نبيل، في القضية رقم 641 لسنة 2017 والمقيدة برقم 1032 لسنة 136ق، والتي تم الحكم فيها بإلزام المدعى عليه بصفته (جريدة النهار) بأن يؤدي للمدعية مبلغ وقدره 5000 (5 آلاف جنيه) تعويضًا عما لحقها من أضرار مادية وأدبية جراء الانهاء التعسفي لعلاقة العمل، ومبلغ وقدره ألف جنيه مقابل مهله الإخطار، ومبلغ وقدره ألف و225 جنيه مقابل رصيد الإجازات.

الطلبات: احتساب فترة تأمينية.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة رقم 10 عمال كلي الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قام برنامج المساعدة والدعم القانوني بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية احتساب فترة تأمينية ضد الهيئة العامة للتأمينات، وذلك لإلزام المدعى عليهما باحتساب الفترة التأمينية للطالبة عن المدة من يونيو 2013 إلى يناير 2017، واستخراج البرينت التأميني بوظيفة محررة صحفية، وقررت هيئة المحكمة إحالة القضية لمكتب خبراء جنوب الجيزة للمناقشة.

آخر تطورات القضية: في 25 نوفمبر 2020، قررت الدائرة العاشرة عمال كلي المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية، تأجيل نظر القضية إلى جلسة 3 مارس 2021 لورود التقرير.

15- رقم القضية: (1744 لسنة 2018) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: علي رزق.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي وديسك بدار الهلال.

نوع جهة العمل: جريدة مصرية حكومية.

تفاصيل القضية: الصحفي يعمل بالمؤسسة المدعى عليها منذ 1 أغسطس 2013، وليس له أي وظيفة إشرافيه أو إدارية بمجلة الهلال، وفي أول مارس 2018 صدر عدد شهري جديد من المجلة عن رؤساء مصر بمناسبة الانتخابات الرئاسية ووقع خطأ مهني جسيم في هذا العدد متمثلاً في وضع صورة لسيدة مغربية تدعى (مليكة نياتي) بدلاً من صورة والدة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وتم استدعاء 'علي' للتحقيق كشاهد أمام الشئون القانونية بالمؤسسة لمعرفة المسؤول عن الخطأ. فقام بالإدلاء بأقواله نافياً أي صلة له بهذا الخطأ وأنه ليس له أي وظيفة إشرافية أو إدارية بالمجلة. كما أكد الشهود بأن مسؤولية الخطأ تقع على رئيس التحرير، ومع ذلك فوجئ بتاريخ 10 أبريل 2018 بإخطاره من مدير عام الشئون القانونية بتوقيع جزاء عليه يتمثل في تحميله نسبة 10% من قيمة الخسائر الحقيقية للعدد، بإجمالي مبلغ 45 ألفاً و936 جنيهاً، وإيقافه عن العمل 15 يوماً بدءاً من 10 يونيو 2019، ونظراً لمخالفة هذا الجزاء للوقائع والقانون، قام المدعي بالتظلم منه وتقديم شكوى لمكتب العمل.

الطلبات: وقف إلغاء هذا الجزاء لعدم ارتكابه المخالفة المنسوبة إليه واسترداد ما تم خصمه. والتعويض عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به بمبلغ 20 ألف جنيه.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة رقم 17 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة. **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وقام محامي المؤسسة بحضور الجلسة وحضر المدعي بشخصه ولم يحضر وكيل عن دار الهلال، وقدم المحامي إعلاناً بورود التقرير منفذ للمدعى عليه ومذكرة دفاع تعقيباً على حواظ المستندات المقدمة من المدعى عليه أمام مكتب الخبراء ورداً على ما جاء بالنتيجة النهائية لتقرير الخبير والتمس حجز الدعوى للحكم.

آخر تطورات القضية: في 25 نوفمبر 2020، قررت الدائرة 17 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة، إلزام المدعى عليه بصفته إلغاء قرار الجزاء المؤرخ في 10 أبريل 2018 فيما يتضمنه من تحميل المدعي مبلغ وقدره 4594 جنيهاً ورد ما تم خصمه منه، وأن يؤدي للمدعي مبلغ وقدره 5 آلاف تعويض مادي وأدبي وإلزام المدعى عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

ثالثاً: تصنيف القضايا:

في ختام هذه النشرة، هناك 15 قضية حدثت تطورات بشأنها خلال الفترة (1 نوفمبر – 30 نوفمبر 2020). ويمكن أن نُلخص تلك القضايا في ضوء عدة متغيرات هي:

تصنيف القضايا وفقاً لنوع الدعم المقدم من المرصد :

قدم المرصد الدعم القانوني المباشر بنسبة 93,33% من قضايا الصحفيين والإعلاميين وذلك بعدد 14 قضية، بينما كانت هناك متابعة إعلامية لقضية واحدة بنسبة 6,66%.

متابعة إعلامية



تصنيف القضايا وفقاً لنوع القضية:

يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقاً لنوع القضية، فنجد أن قضايا الفصل التعسفي قد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 40% من إجمالي القضايا بواقع 6 قضايا، وبالمرتبة الثانية؛ جاءت قضايا الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون وبث ونشر أخبار كاذبة بنسبة بلغت 31,25% بواقع 5 قضايا، وفي المرتبة الثالثة جاءت قضايا احتساب فترة تأمينية بنسبة 13,33% بواقع قضيتين. وفي المرتبة الرابعة تساوت قضايا عرض أمر الفصل مع قضايا إلغاء القرار الخاص بتوقيع جزاء بنسبة بلغت 6,66% وبواقع قضية لكل منهما.



تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية:

4 دوائر جنایات الإرهاب 

7 دوائر العمال 

1 نيابة أمن الدولة العليا 

3 مكتب الخبراء 

1 استئناف عالي عمال 

ملاحظة: هناك قضية عمالية منظورة أمام دوائر العمال ومنظورة أمام مكتب خبراء وزارة العدل.

جاءت بالمرتبة الأولى دوائر العمال بنسبة 43,75% بواقع 7 قضايا، وفي المرتبة الثانية جاءت القضايا المنظورة أمام دوائر جنایات الإرهاب بواقع 4 قضايا بنسبة 25%، وفي المرتبة الثالثة جاءت القضايا المنظورة أمام مكتب الخبراء بنسبة 18,75% بواقع 3 قضايا، وفي المرتبة الرابعة تساوت القضايا المنظورة أمام دوائر الاستئناف العالي عمال والقضايا المنظورة في نيابة أمن الدولة العليا بواقع قضية لكل منهما بنسبة 6,25% لكل منهما.

تصنيف القضايا وفقاً للأحكام والقرارات الصادرة:



ملاحظة: هناك عدد من القضايا صدر فيها أكثر من قرار خلال شهر نوفمبر وهو ما يفسر أن عدد القرارات أكثر من عدد القضايا الموجودة لذا وجب التنويه.

جاءت قرارات تأجيل نظر القضايا في المرتبة الأولى بواقع 13 قرار بنسبة بلغت 54.16% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية جاءت قرارات تجديد الحبس على ذمة القضايا بنسبة 16.66% بواقع 4 قرارات. وفي المرتبة الثالثة جاءت قرارات حجز الدعوى للحكم بنسبة 8.33% بواقع قراران. وفي المرتبة الرابعة تساوت قرارات إخلاء السبيل بتدابير احترازية مع قرار إنهاء مأمورية مكتب الخبراء مع قرارات إحالة القضية للخبراء مع صدور حكم محكمة مع قرار شطب الدعوى بنسبة 4,16% لكل منهم بواقع قرار لكل منهم.



المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

“المرصد المصري للصحافة والإعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصريه تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.